بفتح الموحدة وخفة الواو قد تقصر ابن عازب بمهملة وزاى ابن الحارث الاوسى الحارثى الصحابى رمز المولف لصحته وهو زلل فقد تعقبه الذهبى فى المهذب فقال ليث يتبع وعاصم لا يعرف فالصحة بل او الحسن من ابن

اخل بالبناء للعالم يسم فاعله بضبط المولف والفاعل الله الذهب والحوهرى الخالص او الزايد وزنا لا اناث امتى لبسا وتحلية وغير ذلك من وجوه الاستعمال وحرم بالبنا للمفعول ايضا على ذكورها الكفين غير المعدة وبين ان يستعملوه لانية ذلك تخنونة لا تليق بشهامة الرجال والخنى بالرجال الخنائى والمراد بالذهب هنا ليسه اما استعماله فى الاكل او شرب فلا فرق فى تحريمه بين الذكور والاناث والعقيقة كالذهب حم ن فى الزينة عن ابى موسى الاشعرى وظاهر صنيع المولف ان النساء تفرد به من بين الستة والامر بخلافه بل رواه ايضا الترمذى وقال حسن صحيح وصححه البغوى وغيره

اخلت لنا اى لا لغيرنا من الامم ميتتان تثنية ميتة وهى ما ادركه الموت من الحيوان عن ذبوح الفقوة وقد الحزازة ذكره الحرالى وعرفها الفقها بانها ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية ودمان تثنية دم بتخفيف ميمه وشدها اى تناولا مما فى حال الاختيار فاما الميتتان فالحوت بفتح حيوان البحر الذى يحل اكله وان لم يسم سمكا وكان على غير صورته بالكلية ولو طافيا ووقع لابن الرفعة هنا انه ساق الحديث وابدل الحوت بالسمك فاعترضه الذهبى بانه لم يرد وانما الوارد الحوت ومراده بعدم الورود عدم الثبوت والا فقد ورد لفظ السمك فى رواية منكرة ذكرها ابن مردويه فى تفسيره والجراد من الجرد لانه يجرد الارض فتى الجمرة لابن دريد سمى جرادا لانه يجرد الارض اكلا بافواهها وفى التنزيل كانهم جراد منتشر وذكر نحوه الزمخشرى فيحل اكل مات باصطياد بقطع راس ام غيره ام خنق الغنم وقتل النووى الاجماع على حل اكله واستثنا ابن العربى جواد الاند لص فلا يحل لضرره يتوقف المصير اليه على ثبوت ضرره من بين جراد البلاد واما الدمان فالكبد بفتح فكسر افصح والطحال كتاب قال العراقى وهذا لا يقتضى اختصاص الحل بالميتتين المذكورتين او الدمين لانه مفهوم لقب وهذا سماه السبكى مفهوم العدد وهو غير حجة اتفاقا وفرق بينه وبين مفهوم العدد عند القايل بحجيته بان

العدد

العدد شبه الصفة والمعدود لا يذكر معه امر زايد يفهم منه انتفا الحكم عما عداه

ه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر ك هق من رواية ابن ابى اويس عن الثلاثة كلهم عن ابن عمر بن الخطاب ثم حكى البيهقى عن احمد وابن المدينى انهما وثقا عبد الله بن زيد قال لكن الصحيح من هذا الحديث هو الاول قال الحافظ العراقى يريد به رواية ابن وهب عن سلمة بن بلال عن زيد بن اسلم عن ابن عمر موقوفا اهلت انا الخ قال البيهقى بعد تخريجه هذا اسناد صحيح وهو فى معنى المسند انتهى ومن ثم قال النووى هو وان كان الصحيح وقفه فى حكم المرفوع لان لا يقال من قبل الراى انتهى

احلفوا اذ بالله اى ائتونى بالحالف مصلية بالله اى باسم من اسمايه اوصفة من صفاته لان الحلف به مما يوكد به العهود ويثبت المواثيق وبروا بفتح الموحدة واصدقوا فى حلفكم فان الله اكد بان ووضع الظاهر موضع المضمر تفخيما وفيه ان توهم المنع يجب ان يحلف به اى برضاه اذ الكلام فى عوض الحالف طاعة كفعل جميل او وعظ او زجر عن اثم او حث على بر وقد حكم الله على يعقوب انه طلبه من بنيه الحلف حين التمسوا ارسال اخيهم معهم فعلم انه اذن منه فى ذلك ولا ياتى الاذن حيث مطلوب ولا ينا قضه ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم فان معناه تكرهوا منها او تجعل الحديث على ما اذا كانت فى طاعة او دعت اليها حاجة وتوقف على خلافه وفيه لك علم انه لا تدافع قال النووى يستحب الحلف ولو بغير تحليف لمصلحة كتوكيد حق وتحقيقه ونفى المجاز عنه وتكرره الاخبار الصحاح فى حلف المصطفى فى هذا النوع لهذا المعنى وصرح بالحلف بالله الحالف بغيره فهو مذموم كما جاء مصرحا به فى اخبار اخر قال الكشاف وقد استحدث الناس فى هذا الباب فى اسلامهم جاهلية نسبت لها الجاهلية الاولى وذلك ان الواحد لو اقسم باسما الله كلها وصفاته على شى لم يقبل منه حتى يقسم براس سلطانه فتلك عندهم جهد اليمين التى ليس وراها حلف يحالف انتهى واقول قد استحدث الناس فى هذا الباب الان فى اسلامهم جاهلية وهو ان الواحد منهم لو اقسم باسما الله كلها لم يقبل حتى يقول بسر الشيخ فلان فتلك عندهم جهد اليمين حل ن حديث مع وفى ن محمد بن زياد عن الفضل بن عيسى الرقاشى عن عكرمة عن يسار عن مسعر عن وبرة عن ابن عمر ثم قال تفرد به عكرمة عن مسعر وهو ضعيف قال البخارى

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)